الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
8 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليز (نائب الرئيس) . . . . . (السلفادور)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58312 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظرا لغياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، تولى السيد غارسيا غونزاليز (السلفادور)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية (A/64/15 (الأجزاء من الأول إلى الرابع) و A/64/177 و A/64/179)**

١ - **السيد بانيتشباكدي** (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/64/177) وقال إنه بينما ظهرت مؤخرا أولى علامات الانتعاش من الأزمات المتعددة التي تؤثر على العالم، فالحذر مطلوب، وبخاصة فيما يتعلق بمعنى هذا الأمر بالنسبة للبلدان النامية. ويأتي الكثير من أدلة الانتعاش من القطاع المالي؛ وفي الاقتصاد الحقيقي يكون النهوض بطيئا وقد يكون بدون وظائف، حيث تستغرق أسواق العمالة وقتا أطول لكي تتكيف مع التغيرات في الإنتاج.

٢ - وأضاف أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لم تعكس مسار التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية فحسب، بل ألقت الضوء أيضا على تحديات عديدة فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية وتكلفة الطاقة. وبالتالي، فالطبيعة المجزأة للإدارة العالمية تدعو إلى إنشاء هيكل منسق جديد يجري فيه تمثيل جميع الأمم على نحو أكبر، مثل الهيكل الذي قدمه اقتراح مجموعة الـ ١٩٢. ولدى الأمم المتحدة دور هام تضطلع به في إقامة هذا الهيكل بالاقتران مع مؤسسات بريتون وودز.

٣ - ومضى يقول إنه بالرغم من أن هناك بعض الاستقرار في التجارة الدولية، فلا يزال انتعاش التجارة ضعيفا أيضا. وقد تضررت التجارة العالمية من النمو السلبي المستمر لفرادى الاقتصادات والنقص في تمويل التجارة. وفضلا عن ذلك، فقد أثر الانتشار السريع لانكماش الصادرات عبر البلدان بصفة خاصة على الخدمات الحساسة بالنسبة للدخل مثل السياحة والسفر والتشييد، وهو ما يشكل حصة كبيرة من صادرات البلدان النامية. وهبوط عائدات التصدير، بالإضافة إلى تقلص تدفقات رؤوس الأموال من الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يؤدي إلى أزمة ديون أخرى للبلدان النامية.

٤ - واستطرد قائلا إن الأزمة شكلت تحديا لنموذج التنمية المستند إلى النمو الذي تقوده الصادرات، وألقت الضوء على ضرورة أن تكون اقتصادات البلدان النامية أقل تعرضا للصدمات التجارية. وهذا يدعو إلى اتخاذ تدابير لتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة، إلى جانب زيادة التنويع بالنسبة لكل من الإنتاج والأسواق، بما في ذلك من خلال تعزيز التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب. ومن الضروري أيضا حماية البلدان النامية من التمييز الذي تعاني منه في إطار تدابير اتخذتها البلدان المتقدمة النمو لدعم صناعاتها المحلية، وهي التدابير التي لم تستطع هذه البلدان نفسها أن توفرها.

٥ - وأضاف أن النظام التجاري المتعدد الأطراف يجب أن يكون أكثر كفاءة وعدلا واستدامة. وقد حان الوقت الآن، بعد جولات تفاوض طويلة وعديدة، لتحقيق الاستقرار لهذا النظام واتخاذ خطوات لتجنب أخطار عدم التنفيذ والمنازعات. وسيكون من الأفضل إقامة نظام ذي طابع تعاوني أكبر بدلا من النظام الحالي لتسوية المنازعات، مهما كان النجاح الذي يحققه، إذا ما كفل هذا النظام أن يكون

لدى البلدان القدرة والوقت لتنفيذ التزاماتها. ومن شأن المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل التجارة أن تساعد على التعجيل بهذه العملية، بينما يعطي الاختتام الناجح لجولة الدوحة إشارة واضحة على التزام البلدان بالتعددية، في أعقاب أزمة تسبب جزئيا فيها نقص التنظيم الدولي. ولهذا قد ينظر أعضاء منظمة التجارة العالمية في إمكانية الاتفاق على بعض القضايا قبل البعض الآخر، أي القضايا التي من شأنها أن تحقق مكاسب إنمائية ملموسة للبلدان النامية. وتأخير اختتام الجولة يمكن أن يتسبب في زيادة عدد الاتفاقات الإقليمية التي لا تكون دائما في مصلحة تلك البلدان.

٦ - وأضاف أنه من التحديات الرئيسية الإضافية التي تلي الأزمة كفالة تمتع منظمة التجارة العالمية بنطاق كاف لكي تشمل قضايا غير تجارية، تتراوح بين أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف والقواعد المتصلة بالعمل والبيئة. وفضلا عن ذلك يجب معالجة الأسباب الجذرية اللازمة بغية تحقيق تنمية أكثر توازنا واستدامة وشمولا؛ ويجب إعادة تقييم نماذج واستراتيجيات التنمية بعناية؛ ومن الضروري إعادة تحديد دور الحكومة في مواجهة السوق. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في هذه الجهود.

٧ - **السيد فيدير** (رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): عرض تقارير مجلس التجارة والتنمية (A/64/15، الأجزاء من الأول إلى الرابع)، وأشار بصفة خاصة إلى مداولات المجلس في دورته السادسة والخمسين (الجزء الرابع). وفي هذه الدورة جرى التوصل إلى توافق في الآراء على أن البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان، كانت الأكثر تضررا من الأزمة الحالية، التي تحتاج إلى استجابة عالمية بوصفها أزمة عالمية، ومن الضروري القيام بإصلاح متعمق لإجراءات التصويت والتمثيل، فضلا عن أهداف وفعالية النظام المالي والنقدي الدولي. وينبغي أن تتعلق الإصلاحات بإدارة صندوق النقد الدولي نفسه، ودور ومخصصات حقوق السحب الخاصة. ومن الأمور الحيوية بنفس القدر وجود تنسيق أفضل للاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي ونظام تجاري محايد ومفتوح وعادل.

٨ - وأضاف أن جهود مكافحة تغير المناخ لا ينبغي أن تضر التنمية. والبلدان النامية هي الأقل لوما على تغير المناخ، ولكنها كثيرا ما تكون أكثر البلدان معاناة من آثاره؛ وهذه البلدان تتطلب من البلدان المتقدمة النمو دعما ماليا وتقنيا أكبر بكثير لكي تتمكن من مكافحته.

٩ - ومضى يقول إن المناقشات ركزت أيضا على ضعف الهياكل الاقتصادية لكثير من البلدان النامية والحاجة المتزايدة إلى معالجتها في ضوء تأثير الأزمة على التجارة الدولية. وأكد المشاركون أهمية الاختتام العاجل لمعارضات جولة الدولة، في نفس الوقت الذي أشاروا فيه إلى صعوبات انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية. وقد جرى تشجيع الأونكتاد على تعزيز السياسات التجارية التي تستهدف تدعيم القدرات الإنتاجية للبلدان النامية وتعضيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مواصلة تحليل آثار الأزمة على التجارة والتنمية.

١٠ - واستطرد قائلا إن مجلس التجارة والتنمية أيد رأي أمانة الأونكتاد وهو أن الشركات عبر الوطنية يمكنها القيام بدور أكبر في تحديث القطاع الزراعي في البلدان النامية. وأشار في هذا الصدد إلى المبادرة اليابانية، التي حظيت بكثير من الثناء لتعزيز الاستثمارات الدولية المسؤولة في الزراعة، كما أشار إلى نوعية أنشطة الأونكتاد لمتابعة توصيات مؤتمر قمة مجموعة العشرين.

١١ - وأضاف أن المجلس ناقش أيضا سياسة الأونكتاد للاتصالات ووافق عليها، واستعرض أنشطته للتعاون التقني، وبخاصة فيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني بغية إنشاء دولة

فلسطينية. وطلب من أمانة الأونكتاد مساعدة السلطة الفلسطينية في الحصول على مركز مراقب لدى منظمة التجارة العالمية، والانضمام إليها لاحقا.

١٢ - ومضى يقول إنه يجب على الأونكتاد أن يظل شريكا رئيسيا لأقل البلدان نموا وأن يستمر في مساعدتها على تحليل المشاكل ووضع السياسات البديلة. والأمن الغذائي له الأولوية في تلك البلدان وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي جهودها لتحقيقه. وأضاف أن المجلس اعترف أيضا بالأهمية الكبيرة لإدراج الاندماج الإقليمي في استراتيجيات التنمية الطويلة الأمد للبلدان، وبخاصة في أفريقيا، مع التشديد على الحوار على الصعيد الإقليمي. وبهذه الروح طلب المجلس من الأونكتاد إعداد تقرير عن دراسات الجدوى بشأن شبكة انترنت تصل بين مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.

١٣ - واستطرد قائلا إن الدورة السادسة والخمسين دللت بوضوح على نوعية تقارير الأونكتاد، التي تمكن توقع زيادة تأثيره على الصعيد العالمي. وقد ساعدت هذه التقارير على البدء في عملية لا تزال بعيدة كل البعد عن الاكتمال. وفي هذا السياق، للمجلس دور يضطلع به في مناقشة السياسات التي أثارتها الأزمة. وحيث أن التمسك بأساسيات السوق وصل إلى طريق مسدود، فالأمر يتوقف الآن على حكومات البلدان النامية التي تعصف بها الأزمات لكي تفكر في سياسات الاقتصاد الكلي والتدابير التنظيمية الضرورية للنهوض بالتنمية، ودرجة الأولوية التي تعطى للزراعة، وإعادة بناء القطاع الزراعي والسياسات التجارية المصاحبة لذلك، والنهج الجديدة الممكن اتباعها إزاء السياسات الصناعية، والتكامل الإقليمي في عالم يتسم بالعولمة.

١٤ - **السيدة كورتيز** (رئيسة أمانة لجنة السياسات الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/64/179).

١٥ - **السيد غوتا** (إثيوبيا): قال إن الركائز الثلاث التي تقوم عليها أنشطة الأونكتاد هي البحث والتنمية؛ والتوصل إلى توافق في الآراء؛ وبناء القدرات، بما فيها المساعدات التقنية. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة الاضطلاع بأعماله القيِّمة وإبلاغ الشركاء الآخرين بذلك، وبخاصة منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز.

١٦ - **السيد أليدا** (البرازيل): قال إن وضع منظمة التجارة العالمية قواعد بشأن قضايا مثل أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف والمعايير البيئية وظروف العمل من شأنه أن يوسع نطاق ولايتها على نحو كبير؛ وفي ضوء الخبرة السابقة، يمكن أن يخلق صعوبات إضافية بالنسبة لاختتام جولة الدوحة. وأضاف أنه سيكون ممتنا إذا جرى توضيح في هذا الشأن. وإذا كان النظام القائم ينقصه الاتساق فذلك لأنه كان من الضروري تحديث آليات معينة.

١٧ - **السيد خان** (باكستان): ردد نواحي قلق المتكلم السابق، التي عكست المناقشة القديمة حول الخيار بين إثقال كاهل مؤسسة واحدة أو إعطاء قدر أكبر من الاتساق للنظام. وأضاف أن طول مفاوضات جولة الدوحة، وهي الآن في سنتها التاسعة، لم يسبق له مثيل في تاريخ المفاوضات التجارية الدولية؛ وقد يكون ذلك نتيجة إثقال كاهل منظمة التجارة العالمية. وسأل، فيما يتعلق بمسألة تمويل التجارة، إذا ما كان الأونكتاد قد نظر في أن له دورا يضطلع به في تحقيق تناسق أكبر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبخاصة ما إذا كان قد نفَّذ أو توخى آلية للتنسيق بغية كفالة تقديم

المساعدة والإرشاد إلى البلدان التي لا يمكنها الوصول إلى الأسواق الخارجية.

١٨ - **السيد موراكامي** (اليابان): قال إن وفد بلده كثيرا ما انتقد تقارير الأونكتاد سابقا، ولكنه يؤيد تماما التقرير الحالي عن التجارة الدولية والتنمية (A/64/177)، ربما لأن اليابان نفسها مرت بأوقات صعبة مؤخرا. وبالنسبة لملاحظات السيد بانيتشباكدي فيما يتعلق بضرورة إعادة تقييم نماذج واستراتيجيات التنمية، أعرب المتكلم عن رغبته في معرفة نوع إعادة التقييم الذي جرى التفكير فيه، وما إذا كان هناك مجال لطريقة ثالثة محتملة للتنمية. وتساءل أيضا عن كيفية تمكن الأونكتاد من الإسهام في متابعة مبادرة اليابان الزراعية من أجل البلدان النامية.

١٩ - **السيد ألوتني** (ناميبيا): سأل عن كيفية تأثير إسهام الشركات عبر الوطنية في الأمن الغذائي في العالم النامي على صغار المزارعين وتحمل الفقراء تكاليف الغذاء.

٢٠ - **السيد بانيتشباكدي** (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية): رد على ممثل البرازيل، فقال إن القضايا الجديدة، المرتبطة بصفة خاصة بالتجارة والبيئة، قد أثارت مسألة الولاية الأوسع نطاقا لمنظمة التجارة العالمية. وهذا سيتطلب دراسة دقيقة. وهو يفكر في أنه قد يكون من المستصوب أن تظل منظمة التجارة العالمية داخل حدود ولايتها الأساسية.

٢١ - واتفق مع ممثل باكستان على الحاجة إلى وجود تنسيق أقوى وقال إن الأونكتاد يجري مشاورات منتظمة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمة التعاون والتنمية التي أقام معها علاقة عمل وثيقة في سياق الأزمة. ويجب على الأونكتاد أن يلم بأية قيود على التدفقات التجارية العادية، بما في ذلك التدابير الحمائية وأن يتمكن من تمثيل منظومة الأمم المتحدة في المناقشات التي تجري مع مؤسسات بريتون وودز حول إصلاح الهيكل المالي الدولي.

٢٢ - وقال ردا على ممثل اليابان، إن النموذج القديم قد أثبت عدم كفايته، وبخاصة فيما يتعلق بدور الدولة وآليات السوق، فقد سمح للنظام المالي أن يخدم أغراضه الخاصة وليس أغراض التنمية الاقتصادية. وشدد على ضرورة إيجاد توازن بين الطلب الخارجي والداخلي والحذر من الاعتماد المفرط على الأسواق الخارجية. ومضى يقول إنه يجب منع المضاربات، التي تسفر عن تقلبات ضخمة في أسعار السلع الأساسية والطاقة والأغذية، وذلك بالنظر إلى عدد الأخطاء التي ترتكب باسم التحرير المالي. والإدارة العالمية هي الحل، وقد يكون ذلك من خلال التشكيل المقترح لمجموعة الـ ١٩٢، مما سيؤثر على جميع المنظمات الدولية.

٢٣ - وردا على مسألة الشركات عبر الوطنية، التي أثارها ممثل ناميبيا، قال إن تقرير الاستثمارات العالمية لعام ٢٠٠٩ الصادر عن الأونكتاد أكد أهمية مشاركة القطاع الخاص على نحو أكبر في التنمية، مع الإشارة بوجه خاص إلى الشركات عبر الوطنية. وأضاف أنه يجب عقد الاتفاقات المناسبة بين البلد المضيف والشركات عبر الوطنية المشاركة، مع مراعاة أخطار الاستيلاء على الأراضي.

٢٤ - **السيد فيدير** (رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): شدد على الأهمية الحالية لقضية الشركات عبر الوطنية في ضوء إمكان إسهامها في تعزيز الأمن الغذائي. وقال إن الأونكتاد يأمل في تلقي تقرير عن هذا الموضوع في أعقاب إجراء مزيد من المناقشات على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة، وأنه على استعداد للاضطلاع بدور في الدفع قدما بالمناقشات. واليابان جديرة بالثناء من أجل جهودها لمعالجة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة بالنسبة لنواحي القلق المتعلقة بالشفافية

وحقوق صغار المزارعين والأمن الغذائي. وسيكون من المفيد مشاركة أطراف أخرى، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٢٥ - وبالعودة إلى السؤال الذي أثاره ممثل ناميبيا، قال إنها المرة الأولى التي ركز فيها الأونكتاد على الزراعة، مما دعا إلى الاستثمار في كل من المراحل التمهيدية والنهائية من الإنتاج. ومع ذلك، يجب أيضا معالجة مسألة كيفية زيادة إنتاجية صغار المزارعين، وبخاصة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى أنواع السياسات التجارية المطلوبة لتحقيق التنمية الزراعية، وبخاصة في أقل البلدان نموا.

٢٦ - **السيد حسين** (جزر القمر): سأل عما إذا كان من الممكن لأكثر البلدان ضعفا الانتفاع بالمعاملة الخاصة والتفضيلية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية.

٢٧ - **السيد فيدير** (رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال إنه بمقتضى المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية إبرام اتفاقات مع بعضها البعض خارج نطاق قواعد منظمة التجارة العالمية. وبالتالي، ففي المرحلة الحالية من جولة الدوحة تزداد أهمية المفاوضات التجارية الثنائية، وبخاصة لأقل البلدان نموا. ومع ذلك فمن الحقيقي أن مبدأ المعاملة التفضيلية، كما جرى التعبير عنه فيها، يفتقر إلى الوضوح، وأن أقل البلدان نموا على حق في السعي إلى حل المسألة بشكل نهائي.

٢٨ - **الرئيس:** دعا أعضاء اللجنة للمشاركة في مناقشة عامة بشأن البند.

٢٩ - **السيدة عثمان** (السودان): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن للتجارة دور حاسم تضطلع به في تعزيز النمو والتنمية، ويجب تشجيعه؛ فتجارة الصادرات بصفة خاصة، تقدم للبلدان النامية وسائل مستدامة لمكافحة الأزمة الحالية. وقد أصبح لمسألة الاختتام الناجح لجولة الدوحة أهمية أكثر إلحاحا بغية تحقيق نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، مع مراعاة المصالح الحيوية للبلدان النامية.

٣٠ - وأضافت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد ضرورة بذل جهود خلاقة على وجه السرعة للخروج من المأزق، بينما تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الامتناع عن التدابير الحمائية. وهناك حجة مقنعة للإسراع بتنفيذ الالتزام الدولي الطويل الأمد لجعل التجارة أداة حقيقية للنمو والتنمية. والنقاط المرجعية الرئيسية لتحقيق نتائج موجهة صوب التنمية لجولة الدوحة هي تحرير قطاع الزراعة، ووضع هيكل معدل للتعريفات الجمركية وغير الجمركية من أجل تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، ومعاملة تفضيلية للبلدان النامية، وحماية البلدان الأضعف من الآثار السلبية لتحرير التجارة.

٣١ - وختاما، قالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعرب عن تقديرها للدور الهام الذي يقوم به الأونكتاد لدفع أهداف التجارة النزيهة والمفتوحة، بما في ذلك كمركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل المسائل ذات الصلة. ودعت مرة أخرى إلى تسهيل انضمام جميع البلدان النامية المرشحة إلى منظمة التجارة العالمية. وأعربت عن القلق إزاء فرض تدابير اقتصادية قسرية تتضمن فرض جزاءات من جانب واحد على البلدان النامية.

٣٢ - **السيدة سباتو ليسانو** (المفوضية الأوروبية): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا؛ فقالت إن الأزمة

كشفت عن ضعف كثير من البلدان النامية وأظهرت حاجتها إلى تنويع اقتصاداتها ليس فقط فيما يتعلق بالصادرات والمنتجات، بل أيضا فيما يتعلق بنطاق شركائها التجاريين. ولهذا فمن المهم تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب وتشجيع التكامل الإقليمي.

٣٣ - وأضافت أنه مع ذلك، فالأزمة لم تنجم عن التجارة وليست هناك حاجة إلى نموذج جديد فيما يتعلق بدورها. وتنظيم الأسواق المحلية من اختصاص فرادى الحكومات حسبما تراه ملائما؛ والدول الأعضاء في منظمة التجارة لديها من السلطة وحيز السياسات ما يمكّنها من فعل ذلك رهنا بالقواعد الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. وهدف تحقيق الأمن الغذائي للبلدان المستوردة للأغذية هدف غير واقعي: فبدلا من ذلك، ينبغي بذل الجهود لتحسين أداء الأسواق وتجنب التقلب الشديد في الأسعار. وسيظل الأمر الرئيسي لجميع استراتيجيات التنمية الناجحة هو تحرير البلدان التي تعتمد على التصدير وإدماجها في الأسواق العالمية على نحو متأن وتدريجي.

٣٤ - ومضت تقول إن الأمر الذي يتحتم عمله الآن هو مقاومة الضغوط الحمائية بحيث يجري منع الاقتصاد من المزيد من التدهور؛ ومع ذلك، فلن تكفي هذه الجهود لتحقيق الإنعاش الاقتصادي. والاختتام الناجح لجولة الدوحة سيكون أفضل تأمين في مواجهة السياسة الحمائية، كما أنه سيقدم أيضا علامة الثقة اللازمة لدفع الاقتصاد العالمي إلى الأمام. وأثناء هذه العملية يجب عدم التهوين من شأن البعد الإنمائي لجدول أعمال الدوحة الإنمائي؛ وبالتالي تقدم مجموعة المفاوضات المطروحة حاليا نتيجة هامة جدا من أجل أفقر البلدان، بما فيها إمكانية وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. وقد قدم الاتحاد الأوروبي منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إمكانية الوصول هذه لجميع المنتجات باستثناء الأسلحة والذخائر ودعا بلدان أخرى إلى أن تحذو حذوه.

٣٥ - **السيد هاكيت** (بربادوس): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فأعرب عن تأييد البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن الأزمة العالمية والمالية والاقتصادية كان لها أثر سلبي ضخم على البلدان النامية، مثل بلدان الجماعة الكاريبية الصغيرة ذات الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة والقائمة بصفة رئيسية على الخدمات. وقد تأثر قطاع السياحة، وهو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي والمستخدم الأكبر في معظم اقتصادات الجماعة الكاريبية، بشكل خاص تأثرا شديدا، مما أسفر عن ارتفاع البطالة وشكل انتكاسا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٦ - وأضاف أن الجماعة تدرك الحاجة الماسة إلى إحياء مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية وترحب بالالتزام الذي قطعته مجموعة العشرين مؤخرا في مؤتمر القمة الذي عقدته في بيتسبرغ بغية تحقيق اختتام ناجح لجولة الدوحة عام ٢٠١٠. والتجارة عامل هام في تمويل التنمية، كما أنه من الضروري للقواعد التجارية أن تراعي أوجه ضعف البلدان النامية واحتياجاتها الإنمائية. وهذا حقيقي بصفة خاصة بالنسبة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة غير القادرة على الاستجابة بشكل مرض للصدمات الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ. ودعا أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تأييد ولاية الدوحة لدراسة قضايا تتعلق بتجارة الاقتصادات الصغيرة ووضع ردود ذات منحى عملي لهذه المسائل بغية تيسير إدماج الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بشكل أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبغية إقامة نظام تجاري عادل ومنصف يجب على المجتمع الدولي أن يضع قواعد تراعي مصالح الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وأن يمكنها من

استخلاص فوائد ملموسة من النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣٧ - ومضى يقول إن الجماعة وغيرها من البلدان ذات التفكير المماثل ترغب في اقتراح مفاده أن يتضمن برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المعني بالاقتصادات الصغيرة الترتيبات الموجودة للأفضليات التجارية من أجل صادرات الاقتصادات الصغيرة؛ وييسر تدفقات الاستثمار إلى تلك الاقتصادات من خلال مرافق استثمارية تفضيلية طويلة الأمد تقيمها مؤسسات مالية إقليمية ومتعددة الأطراف؛ ويتناول التفاوض حول إتاحة قدر أكبر من المرونة في استخدام الاقتصادات الصغيرة والضعيفة للإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك؛ ويكفل أن تكون إسهامات الاقتصادات الصغيرة في مجال إمكانية وصول المنتجات والخدمات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق ملائمة لقدراتها المحدودة.

٣٨ - واستطرد قائلا إن الجماعة الكاريبية تؤيد تأييدا تاما مبادرة المعونة من أجل التجارة، التي تأمل بها أن تكفل نصيبا عادلا من الموارد لكي تتصدى لتحديات تقلص المعاملات التفضيلية بالنسبة لبعض منتجاتها الرئيسية للتصدير، بما في ذلك الموز والسكر ومشروب الروم والأرز والمنسوجات. وتضع الجماعة ضمن أولوياتها الملحة تعزيز القدرة التنافسية وبناء الهياكل الأساسية التجارية.

٣٩ - وأضاف أن الجماعة تعارض بشدة استخدام السياسات الحمائية، وبخاصة أثناء الأزمة المالية والاقتصادية الحالية. وتوافق الجماعة على النتيجة الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن ضرورة وجود نظام للحوكمة العالمية يتضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف بغية توفير نموذج متماسك لمعالجة الأزمة العالمية وتعزيز التنمية بشكل شامل وتشجيع الدور الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في سياق هذا الجهد (A/64/177، الفقرة ٦٢). ومن الأمور الحاسمة لتحقيق هذا الغرض معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية مع التشديد على الاحتياجات الخاصة لاقتصادات البلدان النامية الصغيرة والضعيفة.

٤٠ - **السيد نتواغا** (بوتسوانا): تكلم باسم بعض الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي أنغولا وبلده بوتسوانا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا، فقال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤيد البيانات التي أُدلى بها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة أقل البلدان نموا والجماعة الكاريبية. وأشار إلى أهمية التجارة، وبخاصة عنصرها التصديري، بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية في العالم النامي ولتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية للجماعة. ومع ذلك، فالنظام التجاري الدولي غير العادل يعوق التنمية المستدامة والنمو الذي تحركه التجارة في تلك البلدان، ويقصيها عن عملية العولمة. ولكي تنتفع البلدان النامية من التجارة، يجب معالجة الحقائق والتفاوتات في مستويات التصنيع والتنمية وتهيئة البنية الملائمة للتجارة والتنمية التي تجري رعايتها وتيسيرها من خلال سياسات وطنية وإقليمية ودولية وآليات مؤسسية. وكفالة عدالة النظام التجاري الدولي لها أولوية ملحة بالنسبة للجماعة.

٤١ - وأضاف أن الزيادة الكبيرة في العجز التجاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لها آثار خطيرة على التنمية، حيث أن لها أثرا سلبيا على التنويع الاقتصادي والإيرادات الحكومية، كما أنها تؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي وتزيد من حدة الفقر والبطالة في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، لا تزال القواعد التجارية غير العادلة، التي تسمح بأشكال الدعم التي تشوه التجارة،

وبخاصة في القطاع الزراعي للبلدان النامية، تعوق النمو في منطقة الجماعة وبالتالي تدعو الجماعة إلى استئناف جولة الدوحة الإنمائية واختتامها بشكل ناجح وفي الوقت المناسب، وتحث على تطبيق تدابير تصحيحية لمعالجة قضايا الحواجز غير الجمركية والحدود القصوى للتعريفات الجمركية والحد من تصاعدها. والافتقار إلى التقدم في هذه المجالات ستكون له عواقب على الأعضاء في الجماعة من الدول التي تشعر بالفعل بآثار أزمتي الغذاء والطاقة والأزمة المالية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أكد حقيقة أن أعضاء الجماعة يمثلون جميع فئات البلدان الضعيفة، وهي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان الخارجة من النزاع. وبالرغم من عدم قدرة الجماعة على الاستفادة التامة من الفرص التي يتيحها النظام التجاري الدولي، فقد أنشأت منطقة تجارة حرة في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وتعتزم إقامة اتحاد جمركي خاص بها.

٤٢ - ومضى يقول إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحب بجهود الأمم المتحدة لمساعدة أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتلاحظ مع التقدير قرار الجمعية العامة ٥١/٦١، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود الجماعة الإنمائية في مجال بناء القدرات وفي مواجهة التحديات واغتنام الفرص والتصدي للعواقب الجديدة التي تطرحها عملية العولمة والتحرير على اقتصادات المنطقة. وأعرب أيضا عن ترحيبه بالدعم المقدم من مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وحث المجتمع الدولي على زيادة الموارد من أجل مبادرات مثل المعونة من أجل التجارة.

٤٣ - **السيد شارما** (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن الاختلالات في الاقتصاد الكلي العالمي لعبت دورا كبيرا في التعجيل بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأن أقل البلدان نموا تعاني من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة، وتقلص الصادرات وتقلب أسعار الأغذية، وتراجع النشاط السياحي وتدفقات التحويلات. وتأثر أيضا الاستقرار الاقتصادي لتلك البلدان وتكلفة وارداتها من جراء التقلبات التي شهدتها مؤخرا أسعار الطاقة.

٤٤ - وأضاف أن أقل البلدان نموا يجب أن تصبح أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات التجارية الخارجية، وبخاصة في ضوء انخفاض ميزاتها النسبية وارتفاع تكلفة الواردات والصعوبات التي تواجهها فيما يتعلق بالاندماج في النظام المالي والتجاري العالمي، ومن شأن انخفاض عائدات الصادرات وتدفقات رأس المال، وارتفاع أقساط سداد القروض أن يؤديا إلى تدهور وضع موازين المدفوعات المتأزمة بالفعل لأقل البلدان نموا. ويواصل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية الهبوط. وتلوح في الأفق إمكانية حدوث أزمة شديدة فيما يتعلق بالديون. وبالرغم من أن كثيرا من أقل البلدان نموا قد نجح في تنفيذ استراتيجيات نمو تعتمد على زيادة الصادرات، فقد وقع ضحية أيضا لانكماش التجارة الدولية. وما لم يجر تدعيم الطلب المحلي في أقل البلدان نموا وما لم تحصل البلدان النامية على إمكانية أكبر للوصول إلى الأسواق، فمن المرجح أن يستمر إنتاجها ودخلها على الصعيد الوطني في الانخفاض.

٤٥ - وأعرب عن قلق أقل البلدان نموا إزاء استمرار حالة الجمود في جدول أعمال الدوحة الإنمائي والموجات الجديدة من التدابير الحمائية التي يجري تضمينها في مجموعات الحوافز المتقوقعة التي اتخذت للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وبالنظر إلى حالة الضعف المفرط لأقل البلدان نموا، فعلى البلدان المتقدمة النمو أن تفي فورا بتعهداتها لتلك البلدان بتقديم معونة إنمائية وإمكانية إدخال منتجاتها بدون

جمارك وتقديم المعونة من أجل التجارة وعناصر لتخفيف عبء الديون وتدابير أخرى لبناء القدرات بما يتماشى مع المواثيق والالتزامات المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في توافق آراء مونتيري. وبدون هذه الموارد، لا يمكن لأقل البلدان نموا مكافحة الفقر والجوع والأمية والمرض.

٤٦ - ومضى يقول إنه ينبغي النهوض بإنتاجية أقل البلدان نموا وقدرتها التنافسية وتنويعهما بابتكار منتجات وخدمات جديدة وديناميه، كما ينبغي تشجيع مجالات جديدة ذات مزايا نسبية وأنشطة حديثة قابلة للتداول لتوليد المزيد من القيمة المضافة، و ''الصلات بين المدخلات والمخرجات''، ونشر التكنولوجيا، وتكوين رأس المال. ونتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية يجب تنفيذها على نحو ملائم ورصدها من خلال عملية موجهة صوب النتائج والأعمال داخل الأمم المتحدة وخارجها.

٤٧ - **السيد غونزاليز سيغورا** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن الحالة الاقتصادية والمالية السيئة تهدد بعكس اتجاه التقدم المحرز صوب التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حالات كثيرة تسببت في ذلك بالفعل. وقد تأثرت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشدة بتقلص التجارة الدولية وانخفاض عائدات السياحة والتحويلات المالية. وقد حدثت معظم حالات تخفيض الوظائف في المنطقة في الأنشطة الموجهة صوب التصدير. واتخذت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادرات مشتركة لزيادة تمويل التجارة تصديا لتلك التحديات ولانكماش الائتمان.

٤٨ - وأضاف أن توسيع نطاق التجارة، وإقامة نظام تجاري تفتح فيه البلدان المتقدمة النمو أسواقها أمام البلدان النامية على أسس منصفة وعادلة وتنافسية، والاحترام التام لمبدأ المعاملة الخاصة والتفصيلية من شأنها أن تكون أمور أساسية لمعالجة آثار الأزمة وتحسين الأحوال المعيشية من خلال زيادة الصادرات والاستثمار وإيجاد فرص العمل ونشر التكنولوجيا. وقال، فيما يتعلق بالهجرة، أن العمالة هي العامل الوحيد الذي لم يجر تحريره من عوامل الإنتاج؛ وقد زاد هذا من أهمية التجارة الدولية كوسيلة لزيادة تدفقات رأس المال وتمويل البلدان النامية والمحافظة على منجزات البلدان النامية. وللأسواق المفتوحة أهمية حيوية في هذا الصدد. ولذلك، أعرب المتكلم عن قلقه إزاء عودة الحمائية إلى الظهور، وبخاصة التدابير التي يمكن أن تؤثر على جهود بلدان مجموعة ريو لمكافحة الآثار السلبية للأزمة.

٤٩ - ومضى يقول إن الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية والمالية، التي بدأت في البلدان المتقدمة النمو، يجب ألا تنتقل إلى البلدان النامية، وبخاصة أشد البلدان ضعفا. وفي هذا الصدد، فللبلدان النامية حق مشروع في استخدام آليات الضمان لحماية إنتاجها المحلي بالاتساق مع الأحكام ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية. وحيث أنه يمكن للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يضطلع بدور هام في تنشيط التجارة، بصفتها محركا للنمو والتنمية؛ فمن الأمور الحاسمة اختتام جولة الدوحة على نحو فوري ومرض. ويجب القضاء التام على ممارسات تشويه التجارة، وبخاصة إعانات التصدير التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو من أجل منتجاتها الزراعية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أيضا أن تخفض بصورة فعالة من الإعانات التي تقدمها إلى منتجيها الزراعيين.

٥٠ - **السيد أليدا** (البرازيل): قال إنه بالرغم مما يبدو من أن الاقتصاد العالمي يحول اتجاهه، فتمويل التجارة، وبخاصة إلى البلدان النامية، لم يتعاف تماما بعد. وفي هذا السياق سيوفر الاختتام المبكر لجولة الدوحة، قبل عام ٢٠١٠، زخما تشتد حاجة الأسواق الدولية إليه، مما يساعد على توطيد

الإنعاش ويضع الأساس لنمو مستدام. ويمكن أن يسفر ذلك أيضا عن عائد مضاعف في شكل مجموعة حوافز وإصلاح هيكلي تشتد الحاجة إليه. وبالرغم من أن تحاشي الأخذ حتى الآن بالسياسات الحمائية القاسية التي اعتمدت أثناء الكساد الكبير، فيجب توطيد الإنعاش توطيدا تاما تحاشيا للانتكاس إلى الحمائية. ولا يدعو هذا إلى التزام سياسي فحسب، بل أيضا إلى اتخاذ ما يكفي من تدابير الرصد والشفافية لإنفاذ القواعد التجارية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، استرعى المتكلم الانتباه إلى الإسهام الهام للتقرير المشترك الذي تقدمت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد عن رصد التدابير المتعلقة بالتجارة التي اعتمدت أثناء الأزمة.

٥١ - وأضاف أنه يوجد توافق متزايد في الآراء على أن جزءا كبيرا من الانخفاض في التدفقات التجارية كان بسبب تقييد إمكانية الحصول على تمويل للتجارة. وجرت تعبئة موارد إضافية عن طريق وكالات ائتمانات التصدير وبرامج تيسير التمويل التجاري للوكالات المتعددة الأطراف، مثل من خلال برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للبنك الدولي، إلا أن المجال يظل متسعا للتحسين.

٥٢ - ومضى يقول إن البرازيل ملتزمة التزاما تاما بنتيجة طموحه ومتوازنة لجولة الدوحة الإنمائية. وهي ترحب بالمبادرة التي اتخذت مؤخرا لتنشيطها. وتعتبر البرازيل أن الزراعة هي القضية الرئيسية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، نظرا لأهميتها في معظم اقتصادات البلدان النامية. وإلغاء الإعانات المقدمة للصادرات الزراعية وقيام البلدان المتقدمة النمو بالحد بدرجة كبيرة من تدابير الدعم المحلية وتعزيز إمكانيات الوصول إلى الأسواق من شأنها أن تكون أهم الإسهامات التي يمكن أن تقوم بها البلدان المتقدمة النمو لتعزيز التنمية. ويجب أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة التي يتيحها المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية في جنيف للتغلب على المواقف المتصلبة وبناء الزخم اللازم لتحقيق اختتام ناجح للجولة. ويجب على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يكثفوا جهودهم ويسرعوا بخطاهم لتحقيق ذلك الهدف.

٥٣ - واستطرد قائلا إنه مع ذلك فمن المشجع أن بيان قادة مجموعة العشرين المعتمد في بيتسبرغ يشير إلى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛ ومجموعة العشرين ليست منتدى للمفاوضات من أجل التجارة، ولذلك فيجب أن تترجم مداولاتها إلى قرارات في إطار العملية المتعددة الأطراف في جنيف. وينبغي للمفاوضات أن تستفيد من التقدم المحرز بالفعل، وبخاصة فيما يتعلق بالطرائق، وأن تركز على برنامج العمل المتفق عليه في مجال الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، والقواعد، وتيسير التجارة، وغيرها من القضايا المعلقة الأخرى. وينبغي ألا يتمحور المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة العمل الدولية حول عملية الدوحة التفاوضية بل يقدم بدلا من ذلك ما يلزم من الإرشاد والتوجيه لعملية وضع السياسات.

٥٤ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تختبر قدرة الدول الأعضاء والتزامها بكفالة إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف شفاف ومنفتح وعادل وقائم على قواعد. ويجب ألا تراعي الدول الأعضاء مضاعفات الأزمة فحسب بل أيضا ضرورة تعزيز البدائل بغية منع المزيد من التدهور في التدفقات التجارية بين مختلف البلدان والمناطق. وعلى الدول الأعضاء أن تعترف أيضا بالدور الحاسم للتجارة في تدعيم الشراكة العالمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي الحرص على كفالة ألا يؤثر الإصلاح التنظيمي سلبا على تجارة الدول وأنشطتها الإنتاجية حرصا على تدعيم النظام التجاري العالمي وتحسين قواعد ذلك النظام. كما ورد في تقرير الأونكتاد.

٥٥ - وأضافت أنه لما كانت التجارة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية، فينبغي توجيه النظام التجاري الدولي لتلبية احتياجات البلدان النامية ويجب اتخاذ إجراءات فعالة لمجابهة الآثار المدمرة المترتبة على الأزمة. وسيكون تحسين إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق أمرا هاما؛ وبالتالي فلا تزال التدابير الحمائية التي تعوق جهود التنمية والتخفيف من حدة الفقر مدعاة للقلق. ودعت المتكلمة إلى تكثيف الجهود والتحلي بروح توافقية بغية التوصل إلى اختتام ناجح لجولة الدوحة الإنمائية. وفي هذا الصدد، أكدت أهمية تحسين إمكانية وصول سلع وخدمات البلدان النامية إلى الأسواق، وبخاصة المنتجات الزراعية، وأهمية إجراء تخفيض كبير في إعانات إنتاجها في البلدان المتقدمة النمو. والإجراءات والإدارة الفعالة المتعددة الأطراف من الأمور اللازمة لتهيئة الظروف المؤاتية لعمل الأسواق العالمية بشكل كفء.

٥٦ - **السيد غلوكسمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه ينبغي للجنة أن تسعى إلى تدعيم البيئة المؤاتية للتجارة الدولية وأن تسرع بالعودة إلى الازدهار والنمو على نحو شامل وذلك في ضوء الهبوط الشديد في التجارة الذي أثر على العديد من البلدان والفئات السكانية الضعيفة. وقد أظهر المجتمع الدولي الوحدة والنضوج والثقة في فوائد النظام التجاري الدولي وقاوم ضغوط الانزلاق إلى الأساليب الحمائية التي كانت سائدة في الماضي. والتجارة آخذة في الاستقرار وتظهِر أولى علامات الانتعاش، وقد تنبأ البنك الدولي بأن التجارة الدولية ستنمو بنسبة ٤ في المائة تقريبا في العام المقبل، مما يُعزى بدرجة كبيرة إلى التزام الأمم المستمر بالمحافظة على علاقات تجارية حرة ومفتوحة. وسيثبت التاريخ أن البلدان على حق في التمسك بالتزامها بالطابع الدولي خلال الأوقات الاقتصادية العصيبة الحالية.

٥٧ - وأضاف أن نتيجة الدورة الحالية للجنة يجب أن تدعم التحول والإنعاش المتنامي في التجارة وأن تستفيد من ذلك. والمكاسب المتبادلة التي تحققت من التجارة ثابتة منذ زمن بعيد. وتؤدي التجارة الفعالة إلى زيادة الإنتاج الوطني والدخول. وقد أكد من جديد قادة مجموعة العشرين في مؤتمر قمة بيتسبرغ التزامهم بمكافحة الحمائية وتحقيق اختتام ناجح لمفاوضات جولة الدوحة. ويجب أن تواصل الدول الأعضاء العمل بغية تنشيط جدول أعمال التجارة المتعددة الأطراف والتوصل إلى اتفاق طموح ومتوازن بشأن جولة الدوحة.

٥٨ - **السيد موراكامي** (اليابان): قال إن بلده من البلدان الأشد تضررا من الأزمة المالية العالمية، حيث عانت من انخفاض في التجارة بنسبة ٤٣ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وفي هذا السياق تلتزم اليابان بمكافحة الحمائية. ومن الأمور الهامة بصفة خاصة في هذا الصدد الإبقاء على آلية للرصد لمنع إقامة حواجز في وجه الاستثمار أو التجارة. وتدعو اليابان إلى إبلاغ منظمة التجارة العالمية بجميع التدابير التجارية ذات الصلة، وتطلب أن تواصل منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والأونكتاد رصد الحالة. وستشارك اليابان مشاركة كاملة في المفاوضات صوب تحقيق اختتام ناجح لمفاوضات جولة الدوحة الإنمائية.

٥٩ - وأضاف أن اليابان تعلم من التجربة أن التجارة الحرة يمكن أن تكون محركا قويا للتنمية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ والواقع أن النمو المستدام هدف له الأولوية من أهداف اليابان الإنمائية للألفية. وقد اضطلعت اليابان بمشاريع كثيرة تستهدف التجارة وتنمية الاستثمار، مقدمة المساعدة التقنية أو الدعم من أجل تنمية الهياكل الأساسية. وتؤيد اليابان بقوة مبادرة المعونة من أجل التجارة كما يظهر ذلك من خلال مبادرتها الإنمائية من أجل التجارة لعام ٢٠٠٩ التي

ستقدم من خلالها ١٢ بليون دولار في شكل مساعدات ثنائية للمشاريع المتصلة بالتجارة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، كما تقدم مساحة تقنية إلى ٤٠ ألف شخص يشاركون في أنشطة تتصل بالتجارة.

٦٠ - ومضى يقول إن اليابان تدرك أهمية المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا وتقدم معاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص إلى ٩٩ في المائة من منتجات تلك البلدان على أساس حجم تجارتها، وستستهل استعراضا شاملا لنظامها المعمم للأفضليات. وتسهم اليابان بحوالي ٩٠ بليون دولار سنويا في دعم تمويل التجارة، وتعتزم الإسهام بما يصل إلى ٢٢ بليون دولار إضافية على مدار السنتين المقبلتين. ومن الضروري أن يتحمل كل بلد مسؤولية صوب إنعاش الاقتصاد العالمي وجعل الأعمال التجارية محركا للنمو. ويجب على الأمم المتحدة أن تبعث برسالة موحدة مفادها أنها ستبذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف. وأعرب المتكلم عن أمله في إمكان اعتماد مشروع قرار اللجنة بشأن التجارة الدولية والتنمية بتوافق الآراء.

٦١ - **السيد جانغ شاوغانغ** (الصين): قال إن الحمائية تستجمع قواها، مما يزيد من صعوبة مشاركة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، في التجارة الدولية. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر عزما على معارضة جميع أشكال الحمائية التجارية وأن يعمل بجد أكبر لإقامة نظام تجاري دولي لصالح التنمية. وحث المجتمع الدولي على أن ينفذ توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، وأن يعارض بشدة جميع أشكال الحمائية التجارية؛ وينبغي للاقتصادات الرئيسية أن تضرب مثالا في هذا الصدد. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يعزز بشكل نشط مفاوضات جولة الدوحة مع التأكد من استمرار التركيز على البعد الإنمائي للجولة والعمل صوب اختتامها الناجح بحلول عام ٢٠١٠.

٦٢ - وأضاف أن المجتمع الدولي لا بد أن يعمل أيضا على زيادة الموارد المالية وتخفيض تكاليف التمويل ووضع طرق مبتكرة له، وبخاصة من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأقل البلدان نموا. وعلى المجتمع الدولي أن يظهر تصميمه على مكافحة المضاربة في سوق السلع الأساسية، وينشئ على وجه السرعة نظاما تجاريا منصفا ومعقولا للسلع الأساسية، ويقدم إمكانية وصول أكبر الصادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، ويساعد على تعزيز قدرة هذه البلدان على الانتفاع بشكل كامل من الأفضليات التجارية.

٦٣ - وقال في ختام كلمته إنه يجب تدعيم أعمال الأونكتاد. وعلى الأونكتاد الاستفادة بشكل كامل من ميزته النسبية وتدعيم وظائفه الثلاث بغية مواصلة الإسهام في مسعى البلدان النامية فيما يتعلق بالتجارة من أجل التنمية. والصين ملتزمة بإنشاء نظام تجاري دولي منفتح ومنصف وعادل وغير تمييزي، كما أنها تعارض جميع أشكال الحمائية التجارية.

٦٤ - **السيدة كانغ** (جمهورية كوريا): قالت إن التجارة الدولية هي القوة المحركة وراء التنمية الاقتصادية لبلدها منذ عام ١٩٦٠ وأضافت أن جمهورية كوريا، التي فتحت أسواقها أمام المنافسة الأجنبية بوصفها مسألة حياة أو موت، ملتزمة بالمشاركة في التجارة على قدم المساواة مع شركائها في التجارة العالمية.

٦٥ - ومضت تقول إن البلدان التي تعتمد على التجارة بشكل كبير مثل بلدها، أكثر ضعفا أمام الانخفاض الهائل في التجارة العالمية الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية. وقد حذرت حكومة بلدها من الحمائية، في مناسبات منها اجتماعات مؤتمر قمة مجموعة العشرين. وبغض النظر عن

التزام قادة مجموعة العشرين بوقف الحواجز الجديدة أمام التجارة والاستثمار – مما حقق قدرا من النجاح وفقا للتقرير المشترك للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – وعن جهود منظمة التجارة العالمية لإبعاد الحمائية عن طريق رصد اتجاهاتها عن كثب في تدابير التجارة العالمية في شكل حواجز غير جمركية، وبخاصة تدابير الإصلاح التجاري، والإبلاغ عنها، فما زالت هذه الحواجز في ازدياد (A/64/177، الفقرة ٣٩). ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه بألا يضع عوائق جديدة أمام التجارة والاستثمار، بمقتضى الإعلان الذي أصدره قادة مجموعة العشرين في مؤتمر قمتهم بشأن الأسواق المالية والاقتصاد العالمي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويؤدي تنامي الحمائية المالية إلى تفاقم الأزمة الائتمانية وعدم الاستقرار المالي للبلدان النامية؛ ولهذا فمن الضروري التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي لتدابير حالات الطوارئ المحلية، بما فيها الإجراءات المالية المتخذة دعما للقطاع المالي بشأن التجارة العالمية والتنمية. وسيكون الاختتام الطموح والمتوازن لمفاوضات جولة الدوحة بحلول عام ٢٠١٠ أكثر الطرق فعالية للتحكم في الضغوط الحمائية. وتحقيقا لهذه الغاية تلتزم جمهورية كوريا بالاستفادة من التقدم المحرز بالفعل بما في ذلك ما يتصل بالطرائق.

٦٦ – **السيد كويلو كاميلو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تسببت في انخفاض الصادرات والواردات والتجارة الخارجية للجمهورية الدومينيكية. ومع ذلك، أشار إلى أن قطاع الخدمات أظهر مقاومة أثناء الأزمة، مع استمرار نمو السياحة بوجه خاص، وإن كان بوتيرة أبطأ من قبل الأزمة. غير أنه، وبشكل عام، شهد البلد نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أبطأ. ونتيجة لذلك، تراجعت الضرائب التي كان يلزم جمعها لزيادة الإنفاق العام والتعويض عن انخفاض التجارة الخارجية بنسبة ١٠ في المائة.

٦٧ – وأضاف أن انخفاض عائدات الضرائب يعني أن البلدان النامية، مثل بلده، تفتقر إلى الموارد اللازمة لتوسيع نطاق أسواقها المحلية تصديا للأزمة؛ وتحتاج إلى اللجوء إلى المجتمع الدولي، وبخاصة المؤسسات المالية الدولية، طلبا للمساعدة. ولهذا، فمما يؤسف له عدم الوفاء بتعهدات مجموعة العشرين بإتاحة قدر أكبر من الموارد للهيئات الدولية وتمويل التنمية. وفي الواقع أنه سيلزم مضاعفة مقدار التمويل المقدم عام ٢٠٠٨، بغية التغلب على آثار الأزمة عن طريق توسيع نطاق الأسواق المحلية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد، ضمن جملة أمور.

٦٨ – ومضى يقول إنه من الضروري أيضا توسيع نطاق التجارة الإقليمية للبلدان التي حققت قدرا من التكامل مع البلدان النامية في إطار اتفاقات التجارة الحرة. وسيتطلب ذلك تنقيح قواعد المنشأ التمييزية وإلغاء التدابير الحمائية التي تعوق تصدير تلك البلدان لمنتجاتها أثناء الأزمة الحالية. وفضلا عن ذلك، يجب تدعيم التعددية بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية، كما ينبغي معالجة الفجوات في آلية تسوية المنازعات وهيئة الاستئناف التابعتين لمنظمة التجارة العالمية.

٦٩ – واستطرد قائلا إنه يجب أن تكون أقل البلدان نموا قادرة على زيادة صادراتها وإمكانية وصولها إلى الأسواق في إطار مبادرة ”كل شيء ما عدا الأسلحة“ وغير ذلك من الآليات. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون تلك البلدان قادرة على إضافة قيمة إلى منتجاتها المخصصة للتصدير. وتحقيقا لهذه الغاية، دعا المتكلم إلى خفض أو إلغاء التدرج التصاعدي للرسوم الجمركية في أسواق البلدان المتقدمة النمو واتخاذ تدابير لإلغاء الدعم الداخلي للزراعة وبخاصة في

البلدان المتقدمة النمو. وأخيرا، قال إن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الرقابة الوطنية يجب أن تركز على تقديم نظم جديدة فعالة في قطاع الخدمات، حيث بدأت الأزمة.

٧٠ - **السيد فازال** (سنغافورة): قال إن بلده ظل محافظا على التزامه بتعزيز وتدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على أسس. ويرفض بلده الحمائية بجميع أشكالها ويرى أن المصلحة الجماعية للمجتمع العالمي تتطلب اتخاذ الخطوات اللازمة للإبقاء على الأسواق مفتوحة للتجارة والاستثمار كجزء من الجهود الجارية صوب تحقيق الإنعاش الاقتصادي المستدام. وفي هذا الصدد رحب بالالتزام الذي قطعه قادة مجموعة العشرين في الإعلان الصادر في مؤتمر القمة الذي عقدوه في لندن بعدم إقامة حواجز جديدة أمام الاستثمار أو التجارة وبالحفاظ على هذه السياسة حتى عام ٢٠١٠.

٧١ - وأضاف أنه بالرغم من ذلك، ففي ضوء تحذير منظمة التجارة العالمية من أن معدلات البطالة المرتفعة والآخذة في الارتفاع قد تؤدي إلى زيادة الضغوط الحمائية في كثير من البلدان، ينبغي بذل الجهود لمنع الحمائية المنخفضة الحدة من التصاعد حتى تصبح عقبة في سبيل التجارة. ومن الأمور التي من شأنها أن تساعد على تعزيز التجارة وتحرير الاستثمار الإصلاحات الهيكلية الداخلية التي تدعم أسواق العمل المرنة، والقوى العاملة القابلة للتكيف، وشبكات الأمان الاجتماعي المصممة تصميما جيدا، والاستثمار في التعليم والتدريب، وتهيئة بيئة موائمة للابتكار وتنظيم المشاريع. وقد اتخذت منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ عددا من التدابير في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال مبادرة لتعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي ونظم سوق للعمل التابعة للاقتصادات، وستناقش النمو الشامل في اجتماعها الوزاري المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في سنغافورة.

٧٢ - ومضى يقول إن سنغافورة تؤكد من جديد التزامها بجدول أعمال الدوحة الإنمائي وترى أنه يمكن اختتامه بحلول عام ٢٠١٠. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الصدد بالفعل، إلا أن ترجمة الالتزام إلى مفاوضات موضوعية وبناءة أمر حاسم. ويتعين الإبقاء على السبل الثنائية والتي تضم أكثر من طرفين مفتوحة بحيث يمكن معالجة القضايا المعلقة من خلال المفاوضات على جبهات متعددة. والمرونة مطلوبة من جميع الأطراف وينبغي للجنة الثانية أن تحث القادة الحكوميين على دحر تدابير الحماية في أقرب وقت ممكن ومواصلة رفض الحمائية، مع الأخذ في الاعتبار بأنه يمكن أن يكون، حتى للقواعد المتسقة لمنظمة التجارة العالمية، آثار ضخمة فيما يتعلق بالحماية. وينبغي للجنة أن تبعث أيضا برسالة قوية لدعم جدول أعمال الدوحة الإنمائي، معترفة بأن من شأن اختتام جولة الدوحة أن يسهم إسهاما كبيرا في الإنعاش الاقتصادي، ويبين فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف، ويوفر تأمينا قيما ضد تهديد الحمائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.